رد دولة قطر بشأن قرار الأمم المتحدة رقم 69/ 80 المعنون: "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"

1. موقف دولة قطر

تؤكد دولة قطر استمرار جهودها الرامية إلى إزالة أسباب التوتر في المنطقة، وإيجاد حلول عادلة ودائمة للنزاعات القائمة بالوسائل السلمية، مع التشديد على ضرورة احترام سيادة جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وصون حق الشعوب في تقرير المصير، والالتزام التام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

كما تؤكد دولة قطر أن القضية الفلسطينية لا تزال في صدارة القضايا الملحة التي تتطلب حلاً عادلاً وشاملاً، وتجدد دعوتها إلى المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات العاجلة الكفيلة بالوقف الفوري لإطلاق النار، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، ووقف التهجير القسري، وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين، وفقاً لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وترى دولة قطر أهمية قيام دول منطقة البحر الأبيض المتوسط بإجراءات شاملة ومنسقة تقوم على أساس الشراكة المتعددة الأطراف، بهدف تحويل المنطقة إلى فضاء للحوار والتبادل والتعاون، بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار المشترك، ويكرس نهج الحوار العملي والدائم بين دول المنطقة.

كما تشدد على ضرورة العمل على إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية، وتعزيز الاحترام المتبادل وزيادة التفاهم بين الثقافات والحضارات في المنطقة، باعتبار ذلك من الركائز الأساسية لترسيخ الأمن الجماعي والتعايش السلمي.

وتؤكد كذلك أهمية انضمام دول المنطقة إلى الصكوك الدولية ذات الصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يسهم في تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون بين دول المنطقة.

وتشدد دولة قطر على ضرورة مواصلة التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ومنع حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الجريمة

المنظمة العابرة للحدود، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما تؤكد أهمية تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة بين دول المنطقة، على أساس المصارحة والشفافية واحترام القانون الدولي، إدراكاً للصلة الوثيقة بين أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط والأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي.

وتجدد دولة قطر التأكيد على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، باعتبار ذلك خطوة أساسية نحو إرساء منطقة يسودها الأمن والسلام والاستقرار، وبما ينعكس إيجاباً على تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

2. التدابير المتخذة لتنفيذ القرار

في إطار تنفيذ مضامين هذا القرار، واصلت دولة قطر اتخاذ عدد من التدابير العملية الهادفة إلى دعم الأمن والاستقرار وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وذلك من خلال:

- مواصلة الجهود الدبلوماسية، والاتصالات والوساطات بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، دعماً لخفض التصعيد وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.
- الاستمرار في دعم الجهود الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، ودعم جهود التعافي وإعادة الإعمار.
- التأكيد في المحافل الدولية على أهمية احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، والالتزام بأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، باعتبارهما الأساس لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.
- دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار، وبناء الثقة، وترسيخ التعاون متعدد الأطراف، بما يسهم في تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وتعاون وتنمية.
- تجديد التأكيد على أهمية التوصل إلى حلول عادلة ومستدامة للنزاعات في المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، بما يحقق الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.